

مؤتمر دولي حول

” القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف ”

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني

الأستاذ/ فؤاد السنيورة

(بيروت ، الجمهورية اللبنانية: 23-25 مارس/أذار 2009)

خلفية:

1. كما هو معروف أنه منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي طبقت عدد من البلدان النامية ، بما في ذلك عدد من الدول العربية، برامج للإصلاح الاقتصادي ، هدفت إلى حد كبير إلى الانتقال من اقتصاديات يلعب فيها القطاع العام الدور الرائد في التنمية إلى اقتصاديات تعتمد في آليات نموها على القطاع الخاص وفي تخصيص مواردها على آليات السوق. وفي أوائل التسعينات كانت دول شرق ووسط أوروبا ، بصفة خاصة، ميداناً لإجراء تجارب تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي هذه، وهي مجموعة دول صُنفت لأغراض التحليل بدول الانتقال.
2. وكما هو معروف عموماً، يُعتقد أن برامج الإصلاح الاقتصادي قد عبّرت عن ما أُخذ يُعرف بوفاق واشنطن حول السياسات الاقتصادية الجيدة وحول كيف يمكن للدول النامية، ودول الانتقال ، أن تُدير شؤونها الاقتصادية والتنموية. ويُعتقد أيضاً أن هذه البرامج قد اشتملت على عصارة الفكر الاقتصادي المهني فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية وأن الحقائق الاقتصادية البديهية لمهنة الاقتصاد تلخص في النصائح القائلة للدول بأن تعمل على "تصحيح الاختلالات على المستوى التجميعي"، و"إخراج الدول من مجال أداء الأعمال"، و"إطلاق حرية الأسواق"، كما لخص ذلك البروفسور داني رودريك.
3. تمثل الهدف النهائي لبرامج الإصلاح الاقتصادي في توجيه الاقتصادات نحو زيادة الاعتماد على آلية السوق لتخصيص الموارد إلى إطلاق عنان عملية النمو الاقتصادي الذي سوف يساعد على الحد من الفقر ، وبالتالي يساعد على تحقيق الهدف الحوري لعملية التنمية. إلا أن تراكم الشواهد التجريبية

التي تُشير إلى أن النمو الاقتصادي نادرا ما تحقق، قد دفعت البنك الدولي لإصدار تقرير عن "النمو الاقتصادي في التسعينات: التعلم من عهد من الإصلاح"، لتقييم تجربة الإصلاح الاقتصادي.

4. وبعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، شهدت دول شرق ووسط أوروبا تحولا هيكليا جذريا خلال الفترة 1989-2006، انعكس في زيادة دور القطاع الخاص معرفاً بحصته من الناتج المحلي الإجمالي. وتوضح معلومات البنك الدولي أن متوسط حصة القطاع الخاص في دول هذه المنطقة قد ارتفع من 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1989 إلى 64.8% عام 2006 بمعدل زيادة سنوية بلغ 11.1 في المائة. ففي عام 1989 بلغت حصة القطاع الخاص من الناتج أقل من 5% في 8 دول من أصل 23 دولة وكانت أعلى نسبة في بولندا 30%. أما في عام 2006 فقد بلغت حصة القطاع الخاص إلى الناتج أكثر من 55% في 20 دولة بينما كانت الحصة 45% في دولة واحدة و 25% في دولتين. وكما هو معلوم فإن هذه الدول قد تعرضت لما اصطلح على تسميته إصلاحات العلاج بالصدمة، اشتملت على تطبيق سياسة خصخصة واسعة النطاق، الأمر الذي يمكن أن يُفسر الزيادة الكبيرة في حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي.

5. تحت تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي أعدت دول نامية أخرى بما فيها الدول العربية أهدافا استراتيجية تدور حول زيادة دور القطاع الخاص في العملية التنموية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى شح المعلومات المتعلقة بنصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية وذلك فيما عدا الإشارة إلى ازدياد هذه الحصة في حالة مصر من حوالي 56% عام 1974 إلى حوالي 72% عام 2004، مع وجود تقلبات عبر السنوات (انظر إبراهيم العيسوي، (2007)، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما، المطبعة الأكاديمية، القاهرة). كذلك الحال لاحظ صندوق النقد الدولي أن متوسط حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1996 - 2001 قد كانت حوالي 25% في الكويت وحوالي 42% في السعودية.

6. دفع نقص البيانات حول حصة الخاص من الناتج بعض المحللين لاستخدام حصة القطاع الخاص من الاستثمار بهدف معرفة أهمية دور القطاع الخاص في التنمية (انظر، على سبيل المثال، مصطفى نابلي (2007)، "تكسير القيود التي تحول دون النمو الاقتصادي المرتفع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ البنك الدولي، واشنطن؛ باللغة الإنجليزية).

7. نصحت برامج الإصلاح الاقتصادي الحكومات بمخصصة المشروعات المملوكة من قبل الدولة من جهة واستخدام القروض المصرفية لتشجيع القطاع الخاص من جهة أخرى. و بحسب مؤشرات التنمية العالمية للعام 2008 فان نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي بلغت في العام 2006 حوالي 137% لدول العالم و 99% لمنطقة شرق آسيا و الباسفيك بينما بلغت 43% للدول العربية، بالرغم من زيادتها من 38% عام 1990 إلا أنها تبقى زيادة خجولة بمقدار 1% سنويا .

8. وجود هذا النقص في الدلائل حول دور القطاع الخاص في التنمية في الدول العربية يشكل دافعا للبحث والتداول خاصة مع وجود تفاوت كبير بين الدول العربية من ناحية الإنجازات التنموية و الهياكل الاقتصادية و الإصلاحات المطبقة .

الأهداف والمحاور :

9. يتمثل الهدف الرئيسي من المؤتمر في توفير منبر لتبادل الآراء، واستعراض الخبرات ، وتعظيم التفاعل بين صناع القرار والباحثين حول المواضيع التالية : (i) عملية التحول نحو اقتصاد السوق في الدول النامية خلال الفترة منذ منتصف الثمانينات وحتى وقتنا الحالي، و (ii) دور القطاع الخاص خلال هذه العملية، و (iii) السياسات الحامية للقطاع الخاص التي تم تبنيها وتطبيقها ، و (iv) السياسات المطلوب تطبيقها، والمؤسسات المطلوب تطويرها، لزيادة دور القطاع الخاص في التنمية .

10. بناءً على الملاحظات الواردة أعلاه سيتناول المؤتمر ستة محاور رئيسية هي :

(أ) تقييم نظري لدور القطاع الخاص في عملية التنمية في البلدان النامية، متضمناً شروط تطور قطاع خاص محلي، والمتطلبات المؤسسية لتعزيز دور القطاع الخاص في التحول من اقتصاديات تهيمن عليها الدولة إلى اقتصاد السوق .

(ب) تقييم تجريبي لدور القطاع الخاص في عملية التنمية في الدول النامية (مثال: استخدام منهجية البيانات المقطعية عبر الدول)، بما في ذلك تقييم الاتجاهات الزمنية لحصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار ؛ ودور القطاع الخاص في توفير فرص العمل ؛ وأثره على زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ؛

(ت) دراسة حالات قُطرية عن تقييم برامج المخصصة كوسيلة لزيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية في البلدان النامية ، بما في ذلك الدراسات القطاعية.

(ث) تقييم الآثار المترتبة على زيادة دور القطاع الخاص فيما يتعلق بهيكل الأسعار، وجودة السلع والخدمات، وتشغيل عوامل الإنتاج.

(ج) تقييم الآثار المترتبة على زيادة دور القطاع الخاص فيما يتعلق بتكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات التعليمية والصحية ؛ و من منظور الاتجاهات في عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي والفقر والإقصاء الاجتماعي، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات والقضايا المتصلة بالمقايضة بين الدافع وراء تعظيم الربح واستدامة نظم الحكم الديمقراطي.

(ح) استكشاف السياسات والبرامج الملائمة لتعظيم دور القطاع الخاص في تعزيز عملية التنمية .

11. (ت) مجموعة من النتائج الأصلية، و (ث) مضامين للسياسات الملائمة إذا وجدت. هذا وسوف يتم إرسال التعليقات من مرحلة التحكيم للمؤلفين بعد استلامها من المحكمين. ويتوقع استلام النص النهائي للورقة، بالشكل المطلوب (على برمجية وورد و باور بوينت) بعد إدخال التعديلات المطلوبة، بحلول 1 فبراير 2009 .

منسق المؤتمر :

د . علي عبد القادر علي
وكيل المعهد

المعهد العربي للتخطيط

ص ب 5834 الصفاة - 13059 دولة الكويت

بريد إلكتروني : aali@api.org.kw

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب:

كريم عادل درويش

مدير العلاقات الخارجية

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

هاتف مباشر: (+965) 24820483 بدالة: (+965) 24843130 - داخلي: 221

تقال: (+965) 99660150

فاكس: (+965) 24842935 - 24849221

بريد الكتروني: karim@api.org.kw

الموقع الإلكتروني للمعهد: www.arab-api.org